

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 19-11-2005

الصفحات : 10

العدد : 15550

المسلسل : 59

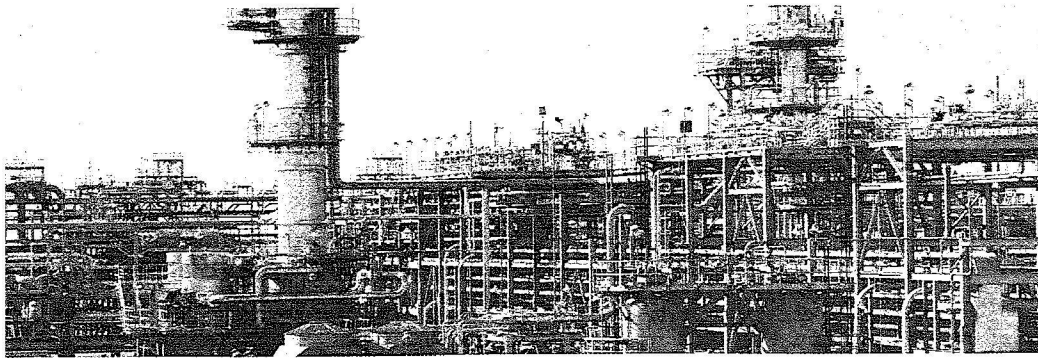
النعيمة : إقامة المقر تأتي تنويجاً للمبادرة التي أطلقها خادم الحرمين

المليك ي دشّن اليوم منتدى الطاقة الدولي في الرياض

علي بلال - الرياض

يفتح خادم الحرمين الشريفين للملك عبدالله بن عبدالعزيز اليوم السبت مقر منتدى الطاقة الدولي بحي السفارات بالرياض ؟ صرح بذلك وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي النعيمي وأثناء بتشريف خادم الحرمين الشريفين لهذه التظاهرة العالمية التي تضع الأساس للحوار الدائم المنتظم ما بين قطبي الصناعة والسوق المنتجين والمستهلكين علاوة على الجهات ذات العلاقة مثل الشركات والمنظمات الدولية ذات الصلة.

وأشار النعيمي إلى المبادرة الدالة على النظرة الثاقبة لخادم الحرمين الشريفين عندما نادى بضرورة إيجاد مقر دائم للأمانة قبل نحو (٥) أعوام، مبيّناً أن المقر الرئيسي لمنتدى الطاقة يعد الوسيلة المناسبة لقيام الأمانة العامة بواجباتها في تحقيق أفضل حوار منتج بين الدول المصدرة والغاز والدول المستوردة وذلك من خلال ورش العمل والمؤتمرات والدراسات في هذا المجال.



المجال

وقال النعيمي تعتبر الأمانة العامة بمقرها الرئيسي في الرياض نقلة موضوعية في التحول لتحديد بوضلة الحوار وضمان مصداقية الطروحات للتحايز الإيجابي في استقرار السوق النفطية واستنهاض الاقتصاد العالمي عموما واقتصاديات الدول النامية على وجه الخصوص بناء على ما ستتيحه الأمانة من قاعدة بيانات ومعلومات موثقة وأضاف بأنه سيصاحب التحولين نقوة ورفعة المستوى لمناقشة قضايا الطاقة ذات الانعكاسات البالغة على استقرار الاقتصاد العالمي ومسار النمو المستدام فيه.

كما تتطرق إلى المصاعب التي تواجه الصناعة النفطية الآسيوية والنهائية والتأخير الضريبي على مستوى أسعار المحروقات في الدول المستهلكة عند شرائها من قبل المستهلك النهائي ؟ ومناقشات دور الشركات وغيرها من الجهات التي تعتمد إلى إقحام عنصر المضاربة في الأسواق الذي يؤدي إلى وضع العبء واللائمة في هذا الشأن على الجهات المنتجة .

مشيرا إلى أنه سيشارك في حفل الافتتاح والندوة وزراء البترول والطاقة من كل من ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إيران، إيطاليا، بريطانيا، البحرين العراق، فرنسا، قطر، الكويت، النرويج، المكسيك، والولايات المتحدة، كما يشارك أمين عام منظمة أوبك الملك الدكتور عثمان شهاب الدين والمفوض الأوروبي للطاقة أندرياس بيبالقاس ومدير الوكالة الدولية للطاقة.

وقال النعيمي كما تشهد المناسبة تواجد رئيس شركة توتال الفرنسية فيري سمارت ورئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لشركة كونكو فيليبس ورئيس التقنية في شركة "بي بي" البريطانية للبترول ونائب شركة سيفرون الأمريكية جورج كيركلاند ونائب رئيس شركة نخط الكويت هاني عبدا لعزير حسن ورئيس شركة شل الهولندية ورئيس والمدير التنفيذي لشركة نيمون اليابانية، مؤكدا على أن إقامة هذا المقر تأتي تنويعا للمبادرة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين العام ٢٠٠٠ ؟ إنشاء ألية دائمة للمنتدى تحتفل في الأمانة

العامه

وقال المهندس النعيمي أن أهمية وجود المقر الدائم للمنتدى الطاقة نبر من حقيقة البوماسية النفطية السعودية لعبت دورا مهما في ترجمة مبادرة خادم الحرمين الشريفين المنادية بتأسيس الأمانة العامة للمنتدى إلى حقيقة ماثلة بفتح مناقشات هادفة وبناءة مع مختلف الجهات لها وأبقاها بالتصديق على النظام الأساسي للأمانة أثناء الدورة الثامنة التي انعقدت في أوساكا في اليابان في سبتمبر ٢٠٠٢ ؟ وهي جهود مقرة تكملت بصدر الوثيقة التاريخية التي حملت اسم إعلان " أوساكا" مشيرا إلى أن الأمانة وضعت معايير الشفافية والإفصاح والمصداقية أرضية راسخة لها منذ إنشائها وسجلت مشاركات مهمة على أكثر من صعيد في الساحة الدولية ذات الصلة بالطاقة.

وأوضح بان الأمانة باتت في طور وضع الملسات النهائية على قاعدة معلومات كبرى لفائدة مختلف مجالات الصناعة السوق البحث العلمي واتخاذ القرار.

إلى ذلك تعتبر المملكة أهم واكبر دولة بترولية في العالم وعلى جميع المستويات وذلك من حيث الاحتياطي من البترول والإنتاج والصادرات والطاقة التكريرية فالمملكة تمتلك ربع الاحتياطي العالمي وتستحوذ على (١٣ ٪) من الإنتاج العالمي وأكثر من (٢٠ ٪) من مبيعات البترول في السوق العالمية كما تمتلك طاقة تكريرية تصل إلى (٤.١) مليون برميل يوميا.

وتبلغ احتياطات البترول المؤكدة للمملكة بنهاية هذا العام (٢٦٤) بليون برميل ولا يشمل هذا الرقم الاحتمالات المرجحة والمحتملة والتي تقدر مع التحفظ بنحو (١٠٠) بليون برميل وتوجد في المملكة موارد بترولية إضافية غير مكتشفة تقدر مع التحفظ بنحو (٢٠٠) بليون برميل.

وفي ظل معدل الإنتاج الحالي للمملكة البالغ (٨.٦) مليون برميل في اليوم فإن العمر الزمني للإنتاج قياسا على الاحتياطات الغابية فقط يبلغ نحو (٨٠) سنة ويمكن أن يمتد إلى أكثر من (١٠٠) سنة إذا تم الأخذ في الاعتبار الاحتياطات المرجحة والمحتملة حتى مع استثناء للوارد الممكنة غير

تراعي مصالح جميع الأطراف والقوى وتوازن بين الحاضر والمستقبل .

فالمملكة تعمل بجدد بسياسة الاعتدال والتعاون مع الجميع من أجل السلام والنمو الاقتصادي والرخاء وبشكل أساسي تهدف السياسة البترولية للمملكة إلى استمرار السوق البترولية الدولية من خلال توازن العرض والطلب يساعدها على تحقيق تلك وجود مخزون بترولي تجاري هائل لديها وقدرة إنتاجية عالية وأيضاً طاقة إنتاجية فائضة مما يمكنها من تلبية متطلبات الاستهلاك العالمي خلال فصول السنة المختلفة . والمملكة تسعى للمحافظة على أسعار ذات مستويات معقولة تحقق مصالح الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء وتساهم في نمو الاقتصاد العالمي وبالأخص اقتصاديات الدول النامية وأيضاً تحقق عوائد مناسبة للصناعة البترولية العالمية لحفزها على المزيد من الاستكشاف والإنتاج لتلبية الطلب المتنامي على البترول .

ومن أهم جوانب السياسة البترولية السعودية التعاون مع الدول المنتجة والمستهلكة للبترول فالمملكة ترتبط بتعاون بترولي ثنائي وثيق مع أغلب دول العالم عن طريق الزيارات الرسمية والتبادل التجاري والاستثمارات وتبادل المعلومات والأراء وتنسيق السياسات كما أن المملكة عضو فعال في العديد من المنظمات والتجمعات الدولية التي تهتم بقضايا البترول والطاقة ومن أهم هذه التجمعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) والمملكة عضو مؤسس في هذه المنظمة .

وعلى المستوى العربي فإن المملكة عضو مؤسس في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (وابت) التي تعمل على إيجاد تنسيق وتعاون بين الدول الأعضاء في مختلف القضايا البترولية بما في ذلك المشروعات البترولية العربية المشتركة كما أن المملكة تنسق سياساتها البترولية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وللمملكة تعاون بترولي وثيق ومنظم مع الدول المنتجة والمصدرة من خارج (أوبك) مثل روسيا والنرويج والمكسيك وغيرها .

المكتشفة بعد ؟ وخلال العام الماضي وإلى منتصف هذا العام تم اكتشاف (٦) حقول للبترول والغاز في المنطقتين الوسطى والشرقية من المملكة .

والإنتاج الحالي للمملكة لا يتماشى مع احتياطياته الثابتة فمتوسط إنتاج المملكة هذا العام حوالي (٨.٦) مليون برميل يوميا وهو ما يمثل (١٣ ٪) من الإنتاج العالمي في حين تمتلك المملكة (٢٥ ٪) من الاحتياطي العالمي ولذا فإن نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج السنوي تصل إلى (٨٧) ضعفا بينما تصل في دول رئيسية منتجة للبترول مثل الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والنرويج نحو (١٠) أضعاف فقط إلا أنه من المتوقع ارتفاع إنتاج المملكة خلال السنوات المقبلة نتيجة لزيادة الطلب العالمي على البترول فمراكز الأبحاث والمنظمات الدولية تتوقع نمواً على البترول بنسبة تصل إلى حوالي (١.٦ ٪) سنوياً أو مليون ونصف المليون برميل يوميا إضافة إلى ذلك سيسهم عاملان آخران في زيادة حصة المملكة في السوق البترولية الدولية :

العامل الأول يتمثل في استمرار انخفاض الإنتاج من بعض الدول والمناطق الرئيسية مثل الولايات المتحدة وبحر الشمال . العامل الثاني فهو ضعف إمكانية اكتشاف بديل للبترول خلال العقدين المقبلين على الأقل نظراً لتكلفة الاقتصادية العالية

للبدائل المطروحة وضعف فعاليتها . كما قامت المملكة بالتخطيط لزيادة الطاقة الإنتاجية القصوى تدريجياً إلى (١٢.٥) مليون برميل في اليوم وتتطلب هذه الخطة القيام بالكثير من الأعمال في الحقول القديمة والجديدة خلال الخمس سنوات المقبلة حيث تم بالفعل تحديد الكامات والحقول المراد زيادة طاقتها الإنتاجية ويعكس قرار الاستثمار لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى هذا المستوى استمرار التوقع بتصاعد الطلب على البترول السعودي خلال السنوات المقبلة ؟ كما يعكس في الوقت نفسه رغبتنا في المحافظة على طاقة إنتاجية فائضة معقولة لا تقل عن (١.٥) مليون برميل في اليوم .

أما بالنسبة لسياسة المملكة البترولية فإنها تتماشى مع نهج المملكة وسياساتها المعتدلة والمتوازنة في جميع المجالات والتي

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 19-11-2005 العدد : 15550

الصفحات : 10 المسلسل : 59

وقد بدأت أعمال هذا المنتدى عام ١٩٩١م ثم استمرت في التنامي عاما بعد آخر حتى جاءت نقطة التحول الرئيسية في أعمال هذا المنتدى في عام ٢٠٠٠م مع انعقاد المؤتمر الوزاري السابع في مدينة الرياض وقد افتتح اللقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حيث اقترح في كلمته الافتتاحية للمؤتمر إنشاء أمانة عامة بمنتدى من أجل تأطير أنشطته وتكريس التعاون بين الدول المستهلكة والمنتجة للبترول واستمراره بفعالية عالية موضحا استعداد المملكة لاستضافة هذه الأمانة في مدينة الرياض مع تقديم كل التسهيلات اللازمة لتحقيق أهدافها.

وخلال ثلاث سنوات من هذا المقترح وبمساندة من عدة دول منتجة ومستهلكة للبترول تمكنت المملكة من تحويل هذه الفكرة إلى حقيقة حيث باشرت الأمانة وبمساهمة مالية من أكثر من ثلاثين دولة عملها في مدينة الرياض عام ٢٠٠٣م ومن المتوقع أن تتزايد أهمية هذا المنتدى وأمانته و دورها البناء والحيوي على مستوى العمل البترولي خلال السنوات المقبلة وبما يخدم الأطراف ويساهم في نمو الاقتصاد العالمي. كما أن البترول والغاز يلعبان دورا أساسيا في إنشاء صناعات وخدمات أخرى مرتبطة بهما لعل من أهمها الصناعات البتر وكيميائية والكهرباء وتحلية المياه والصناعات الثقيلة ذات الكثافة العالية في استخدام الطاقة وقد أصبحت المملكة من أهم الدول المنتجة والمصدرة للبتر وكيميائيات في العالم وبحصة تصل إلى نحو (٧٪) من إنتاج البتر وكيميائيات عالميا ومن المتوقع لهذه النسبة أن تتضاعف خلال السنوات المقبلة وهذه الصناعة تعتمد على الغاز والبترول كلقم ومصدر للطاقة.

كما فتحت المملكة الباب أمام الاستثمارات العالمية في مجال التقني عن الغاز وإنتاجه ونتيجة لهذه المبادرة تم منح أربع مناطق استكشافية لبعض الشركات العالمية والتي قد بدأت نشاطها الاستكشافي في هذه المناطق حيث تم ذلك بأسلوب عال من الشفافية.